أثر مراعاة المتلقِّي في إقرار الحكم النَّحويِّ عند تقيِّ الدِّين النيليّ (ت في القرن السابع للهجرة)

د. وسن علي حسين

المديرية العامة لتربية بابل

أ.د. هاشم جعفر حسين

جامعة بابل/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

The effect of taking into consideration the recipient in approving the grammatical judgment for Taqi Al-Din Al-Nili (the seventh century AH)

Dr. Wasan Ali Hussein

General Directorate of Education in Babylon

Prof. Dr. Hashem Jaafar Hussein

University of Babylon/College of Education for Human Sciences

ملخص البحث

غرض هذا البحث الكشف عن جهد عَلَم من علماء النحو في الحلة، وهو تقيُّ الدين النيليّ(ت في القرن السابع للهجرة) في إبراز الجانب الوظيفي للغة، وقد اعتنى عناية خاصة بحال المتلقِّي، مستنداً إلى قاعدة مقتضى حال الكلام بصورة عامة، وبحال المتلقِّي بصورة خاصة، في تعليل الأحكام النحوية، بل ذهب إلى أبعد من ذلك فاتكأ على علم المتلقِّي بتقويم التركيب النحوي صحةً أو خطأً.

ومن المعلوم أنّ عملية التخاطب تقوم على أركان أربعة، هي: المتكلِّم، و المتلقِّي، والغرض أو المعنى المراد إيصاله من المتكلِّم إلى المتلقِّي، والسياق أو المقام أو الحال، وهو مجموع ما يحيط بالمتكلِّم والمتلقِّي.

وقد ركّز البحث على ركن خامس للعملية التخاطبية، وهو الوسيلة التي يستعملها المرسِل لإيصال أغراضه، وعليها اعتمد النيليّ في توجيه جملة صالحة من الأحكام النحوية التي اشترط فيها علم المتلقِّي، وفائدة الإفهام والتنبيه، وأمن اللبس. وقد قُسم البحث على: مقدمة وتمهيد وأربعة مطالب، أولها: الحذف لعلم المتلقِّي، وثانيها: حصول الفائدة، وثالثها: أمن اللبس، ورابعها: التنبيه. وختم البحث بأهم النتائج، وقائمة بالمصادر والمراجع.

Abstract

The purpose of this research is to reveal the efforts of one of the grammarians in Hilla, namely Taqi al-Din al-Nilil (in the seventh century AH), in highlighting the functional aspect of the language. He paid special attention to the condition of the recipient, based on the rule of the condition of speech in general, and the condition of the recipient in particular in explaining grammatical rulings He even went further and relied on the recipient's knowledge to evaluate the grammatical structure as correct or incorrect.

It is known that the process of communication is based on four pillars: the speaker, the recipient, the purpose or meaning to be conveyed from the speaker to the recipient, and the context, position, or situation, which is the sum of what surrounds the speaker and the recipient.

The research focused on a fifth pillar of the communicative process, which is the means used by the sender to communicate his purposes, and Al-Nili relied on it in directing a valid set of grammatical rulings in which he stipulated the recipient's knowledge, the benefit of understanding and warning, and safety of confusion. The research was divided into: an introduction, a preface, and four demands, the first of which is deletion for the recipient's knowledge, the second: obtaining benefit, the third: security of confusion, and the fourth: warning. The research concluded with the most important results and a list of sources and references.

المقدمة:

الحمدُ لله الواحدِ الأحدِ، الفردِ الصمد، والصلاةُ والسلام على النبيِّ أحمد، وآله الميامين الخُلَّد. أما بعدُ:

فلا يخفى على الباحثين المتمعِّنين في التراث اللغوي أنّ مدينة الحلّة قد أثرت التراث الإسلامي بجهد لغويّ بارز في مجالات علمية شتّى، وفي أزمان طوال متنوعة، فكان إحياء تراثها، والكشف عن جهد علمائها أمراً مطلوباً للدارسين.

ولعلّ من أبرز علماء النحو في الحلة في القرن السابع الهجري هو أبو إسحاقَ تقيُّ الدينِ إبراهيمُ بن الحسينِ بن عبيدِ الله بن إبراهيمِ بن ثابتٍ الطائيّ النيليّ الحِلّيّ، المولود في النيل، والمتوفّى في بغداد[1]، والمعاصر لاثنين من أفذاذ النحويين، هما: ابن معطٍ، وقد شرح النيليّ ألفيته النحوية، في كتاب سمّاه(الصفوة الصفيّة في شرح الدّرة الألفيّة)، وابن الحاجب، الذي شرح النيليّ كافيته في النحو، في كتابه المسمّى(التحفة الشافية في شرح الكافية)، وقد كان هذان الشرحان منطلقاً لكتابة هذا البحث الذي يُعنى عناية خاصة ببيان أثر مراعاة المتلقِّي في تأليف الكلام وما يقتضيه ذلك من توجيه الأحكام النحوية عند النيليّ، مستنداً إلى قاعدة مقتضى حال الكلام بصورة عامة، وبحال المتلقِّي بصورة خاصة، في تعليل الأحكام النحوية، فضلاً عن اتخاذ علم المتلقِّي أساساً لتقويم التركيب النحوي صحةً أو خطأً.

ومن المعلوم أنّ عملية التخاطب تقوم على أركان أربعة، هي: المتكلِّم، والمتلقِّي، والغرض أو المعنى المراد إيصاله من المتكلِّم إلى المتلقِّي، والسياق أو المقام أو الحال، وهو مجموع ما يحيط بالمتكلِّم والمتلقِّي.

وقد ركّز البحث على ركن خامس للعملية التخاطبية، وهو

الوسيلة التي يستعملها المرسِل لإيصال أغراضه، وعليها اعتمد النيليّ في توجيه جملة صالحة من الأحكام النحوية التي اشترط فيها علم المتلقِّي، وفائدة الإفهام والتنبيه، وأمن اللبس.

وقد قُسم البحث بحسب ما استقراه الباحث من مواضع يظهر فيها غرض البحث على: مقدمة، وتمهيد، وأربعة مطالب، أولها: الحذف لعِلْمِ المتلقِّي، وثانيها: حصول الفائدة، وثالثها: أمن اللبس، ورابعها: التنبيه، وختم البحث بأهم النتائج وقائمة بالمصادر والمراجع.

ومن الجدير بالذكر أنّ هذا البحث ينتظم ضمن سلسلة من الدراسات التي عُنيت بالكشف عن أثر مراعاة المتلقِّي في إقرار الأحكام النحويّة، واختلف عنها في المتن الذي اختاره الباحثان ميداناً للدراسة، وفي ذلك إتمامٌ للفائدة وإظهارٌ لأهمية عنوان الموضوع المدروس، ومن تلك الدراسات التي سبقت هذا البحث:

مراعاة المتلقِّي في كتب النحو، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه(ت٣٧٠) أُنموذجاً، رسالة ماجستير قدّمتها الباحثة بلهوشات سهام إلى كلية الآداب واللغات، بجامعة العربي بن مهيدي، في الجزائر، عام ٢٠١٥م.

مراعاة المخاطَب في بناء الأحكام النحوية عند السيرافي(ت٣٦٨هـ) في شرحه لكتاب سيبويه(ت١٨٠هـ)، بحث للدكتور علي أسد موسى، منشور في مجلة آداب المستنصرية ببغداد، العدد ٨٨، كانون الأول، ٢٠١٩م.

مراعاة حال المتلقِّي في التقعيد النحوي نماذج من كتاب سيبويه جمعًا ودراسة، بحث للدكتورة إيمان مصطفى محمد، منشور في مجلة كلية أصول الدين والدعوة بأسيوط، المجلد ٣٧، العدد٣، ٢٠١٩.

التمهيد: المتلقِّي وأثره في الكلام

عُنِي علماء العربية كثيراً بحال المتلقِّي، فبيّنوا أنّه إذا أُريد صياغة تركيب لغوي((فينبغي للمتكلِّم أن يعرف أقدارَ المعاني، ويوازنَ بينها وبينَ أقدار المستمعين، وبينَ أقدار الحالات، فيجعل لكلِّ طبقةٍ من ذلك كلاماً، ولكلِّ حالةٍ من ذلك مقاماً، حتى يُقَسِّمَ أقدارَ الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدارَ المعاني على أقدار المقامات، وأقدارَ المستمعين على أقدار تلك الحالات))[٢]، فلكلِّ مقامٍ مقال. والناظرُ في كتب النحو الأولى يجد هذا جليّاً، فالجدوى من تأليف الكلام تحقيق الفائدة وهي إفهام المتلقِّي، فقد وجّه سيبويه رفع الاسم الواقع في صدر الجملة الاستفهامية ذاكراً سبب وجوده فيها، بقوله:((هذا بابٌ من الاستفهام يكون الاسمُ فيه رفعاً، لأنك تبتدئه لتُنبِّه المخاطب، ثم تستفهم بعد ذلك، وذلك قولُك: زيدٌ كم مرّةً رأيتَه؟، وعبدُ الله هل لقيتَه؟، وعمرٌو هلّا لقِيتَه؟، وكذلك سائرُ حروف الاستفهام؛ فالعاملُ فيه الابتداءُ، كما أنّك لو قلتَ: أرأيتَ زيداً هل لقيتَه، كان(أرأيتَ) هو العامل، وكذلك إذا قلتَ: قد علمتُ زيداً كم لقيتَه، كان(علمتُ) هو العامل، فكذلك هذا، فما بعد المبتدأ من هذا الكلام في موضع خبره))[٣]. ويبيِّن المبرد(ت٢٨٥هـ) وظيفةَ كلِّ جزء من الجملة وما يؤديه من أثر في إفهام المتلقِّي، فكأنّ الجملة تصاغ للإجابة عن استفهامه، قال:((إذا قلتَ: ضربَ عبدُ الله زيداً، فإنْ شئتَ قلتَ: ضرب عبدُ الله، فعرَّفتَني أنّه قد كان منه ضربٌ، فصار بمنزلة: قام عبدُ الله، إلا أنّك تعلم أنَّ الضرب قد تعدى إلى مضروب، وأنَّ قولَك:(قام) لم يتعدَّ فاعلَه، فإن قلت: ضرب عبدُ الله زيداً، أعلمتَني مَن ذلك المفعول؟، وقد علمت أنَّ ذلك الضرب لا بُدَّ من أن يكون في مكانٍ وزمان، فإن

قلتَ:(عندك)، أوضحتَ المكان، فإن قلت:(يوم الجمعة) بيّنت الوقت، وقد علمت أنّ لك حالاً، وللمفعول حالاً. فإن قلتَ:(قائماً) عرفتني الحال منك أو منه، فإن قلتَ:(قاعداً) أبنتَ عن حالك أو حاله))[٤].

وقد جعل النيليّ ثمرة الكلام حصول الفهم للمتلقي، يتضح ذلك عنده في مواضع تطبيقية كثيرة، منها تعليلُه امتناع الابتداء بالنكرة لعدم تحقُّق الفائدة، فالنكرة تدلُّ على العموم، فلا جدوى من الابتداء بها، قال في أحكام المبتدأ:((اجعلْه معرفةً عند المخاطب، لأنّ الكلام مبناه لإفادة السامع بما في نفس المتكلِّم، فإذا كان المُخبَر عنه مجهولاً عند المخاطب صار الحكم بالنسبة إلى المخاطب على مجهول، والحكم على المجهول لا يصحُّ، فيجب أن يكون المبتدأ معلوماً للمخاطب، كما هو معلوم للمتكلم، أما الخبر فيكون معلوماً للمتكلم وحده، ليحصل للمخاطب به علم لم يكن قبل ذلك))[٥]، فعلّةُ عدم الابتداء بالنكرة عدم تحقُّق الغرض منها وهو إفهام المتلقّي، والنيليّ يُفسِّر هنا لِمَ يُسمّى المبتدأ معتمدَ البيان؟، إذ فيه يكمن بيان النسبة بين المسندين، على حين يُسمّى الخبر معتمدَ الفائدة، أي: بيان الفائدة من هذه النسبة التي يُخبر بها المتكلِّم المتلقِّي.

ويعدُّ المتلقِّي الركن الثاني من أركان العملية التواصلية بعد المتكلِّم أو المرسل، وتقع عليه وظيفة((تفكيك الرموز شرط أن يكون الوضع مشتركاً بين الباث والمتلقِّي عبر قناة معينة، ووظيفة المستقبل هي الوظيفة الإفهامية))[٦]، فلا بُدَّ من وجود مشتركات بين الطرفين، وإلّا فشل الاتصال، لأنّ الغرض الذي يتوخاه الطرفان هو الفهم والإفهام كما يُعبِّر الجاحظ(ت ٢٥٥هـ)[٧]. ويقتضي ذلك وجود مواضعة أو اتفاق بين

طرفي العملية الاتصالية على هذه الوسائل، فمن غير المعقول أنّك تريد إيصال معنًى ما بالعربية لشخص لا يفقه من العربية شيئاً، وهنا يحصل الانقطاع بين الطرفين، ولا تتحقَّق الغاية التي من أجلها وضعت العملية الاتصالية. زيادة على ذلك قد تنبَّه علماؤنا الأعلام إلى مسألة أخرى، وهي أنّ الغاية من الكلام لا تقف عند إفهام المتلقِّي فحسب، وإنّما التأثير فيه وتنبيهه، باستعمال أدوات مصاحبة للكلام حتى يصل الغرض إلى المتلقِّي والتأثير فيه، فعلى المتكلِّم أن ينتقي الألفاظ المناسبة بأسلوب يُؤثِّر في المتلقِّي حتى تتحقَّق الغاية، وهذا ما تسعى له البلاغة فهي((كلُّ ما تبلغ به المعنى قلب السامع، فتمكِّنه في نفسه، كتمكينه في نفسك، مع صورة مقبولةٍ ومعرضٍ حسنٍ))[٨]، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سمِعُوا مَا أُنزِلَ إِلى الرّسولِ تَرَى أَعْيُنَهُمْ تَفِيض مِنَ الدّمْع مِمّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ يَقُولُونَ رَبّنَا آمنَّا فَاكْتُبْنَا مَعَ الشاهِدِينَ﴾[٩]، فهؤلاء القوم لم يفهموا المعنى القرآني فحسب وإنما دخل قلوبهم وأثّر فيهم ذلك التأثير الذي ترجموه على شكل دموع، تفيض من عيونهم، فهم لم يكونوا يبكون وإنّما امتلأت عيونهم بالدمع وفاضت، تشبيها لها بالنهر عندما يفيض ماؤه، كنايةً عن شدة بكائهم ممّا سمعوا من الذكر الحكيم[١٠].

ونجد النيليّ يبني جملة صالحة من الأحكام النحوية ويعلِّلها على وفق حال المتلقِّي، فيحيل على علمه، أو على حصول الفائدة لديه، أو على ضمان عدم التباس المعنى عليه، أو تنبيهه على أمرٍ ما. وسيقسم البحث على وفق تلك المطالب.

المطلب الأول: الحذف لعِلْمِ المتلقِّي

إنّ الجملة العربية تصاغ لتُعربَ عمّا في نفس المتكلِّم من أغراض ومعانٍ يبغي إيصالها إلى المتلقِّي، لذا كان

على المتكلِّم أن يبيِّنَ ما يجهله المتلقِّي فحسب، وأمّا المعاني المعروفة لديه ففي بيانها لغوٌ وإسراف، فالجواب يكون بحسب السؤال، أي حتى تتحقق الفائدة المرجوة من صياغة الجملة، لا بدَّ من بيان الأغراض والمعاني التي يجهلها المتلقِّي، فإذا استفهم عن ماهية الدينار، فتجيبه بأنّه معدن، فإذا سألك عن نوع هذا المعدن، فتجيب بأنّه ذهب أو فضة، وإذا سألك عن شكله ولونه فتقول: إنّه دائري وأصفر، وإذا استفهم عن وزنه، فتجيب بأنّه عشرون قيراطاً. وهكذا. فالجواب يكون مساوياً للسؤال، ولا داعي لذكر الدينار في جواب الاستفهامات المذكورة، لتحقق معناه في خلد السائل[١١].

ويميل العربي إلى الإيجاز ما وجد سبيلاً إلى ذلك، مع مطابقته لمقتضى الحال، فيحذفون من الكلام ما لا جدوى منه، ولكن بشرط ألَّا يخلّ ذلك بالمعنى، وهو كثير في كلامهم، بيدَ أن علّة الحذف تختلف من جملة إلى أخرى، وهو من أساليب الكلام العربي البليغ، فهو((بابٌ دقيقُ المسلك، لطيفُ المأخذ، عجيبُ الأمر، شبيه بالسِّحر، فإنَّك ترى به تركَ الذِكْرِ أفصحَ من الذكر، والصمتَ عن الإفادة أزيدَ للإفادة، وتجدُكَ أنطقَ ما تكونُ إذا لم تَنطِقْ وأتمَّ ما تكون بياناً إذا لم تُبِنْ))[١٢].

فظاهرة الحذف بيِّنة في العربية، ولكن تتعدَّد العلل لذلك الحذف، وقد ورد الحذف في الجملة الاسمية عند تقيّ الدين، لأسباب، ذكر منها علمَ المتلقِّي، قال:((هذا ممّا يكون فيه حذفُ الخبر لأمرين، أحدهما: العلم به. والثاني: سَدَّ غيرُه مسدَّه. والذي سدّ هنا مسدَّ الخبر المعطوف على المبتدأ، والذي عُلم به الخبر ما في الواو من معنى(مع)، لأنها تفيد المقارنة، فقد عُلم الخبر لخصوصيته، وسدّ غيرُه مسدَّه))[١٣]، لأنّ((الخطاب يفترض

وجود المخاطب وقرب المخاطب وانتباه المخاطب، وهي كلُّها شروط مكانية زمانية شخصية يجب أن تتوافر حتى يمكن للمواضعة أن تعمل))[١٤].

ومن الإضمار الذي أرجعه النيليّ إلى علم المتلقِّي، تعليلُه متعلّق الظرف المُخبَر به، فقد انقسم النحويون فيه فريقين، فالأول يُقدِّر الخبر مفرداً، والآخر يُقدَّره جملة، وقد وافق النيليّ الفريق الثاني، قال معلِّلاً ومفسِّراً:((وذلك لأنّ الظرف معمولُ الفعل، والأصلُ في العمل للفعل، والتقدير:(زيدٌ استقرَّ عندك) أو(حصل)، فحُذف الفعل للعلم به، لاستحالة كون زيد عنده من غير حصول أو استقرار في تلك الجهة، ونقل الضمير المُستكن فيه إلى الظرف، فصار الضمير مرفوعاً بالظرف، كما كان مرتفعاً بالفعل لنيابة الظرف عن الفعل، فصار الظرف مع الضمير جملة ؛ فلذلك قدّرنا بجملة، ولأن الظرف إذا وقع صلة لم يقدر إلا بالجملة، فكذلك ها هنا، إما قياساً على الصلة، أو طرداً للباب))[١٥] وقال في بيان حكم جواز حذف حرف النداء:((وإنّما جاز الحذف في حرف النداء وإن كان خلاف الأصل، للعلم به، مع قرينة الخطاب))[١٦]، فهو يقيم حواراً بين طرفي العملية الاتصالية، للوصول إلى تأليف الجملة.

وبما أنّ للجملة وظيفةَ إيصالِ المعاني والأغراض من المتكلِّم إلى المتلقِّي، كان لا بُدَّ من قصر هذه الجملة على المعنى المجهول لدى المتلقِّي، فذكرُ المعاني المعلومة للطرفين لغوٌ وإسراف، وهذا ما بيّنه عبد القاهر الجرجاني(ت٤٧١هـ) من أنّ لكلِّ لفظ معنًى خاصاً به، فترتيب ألفاظ الجملة:((يَقْتضي في نظمِها آثارَ المعاني، وتُرتَّبُها على حسبِ ترتيبِ المعاني في النَّفس))[١٧]، فالمعاني تترتَّبُ في ذهن المتكلِّم، والألفاظ في ترتُّبها

تتبعُ ما يَنشأُ في نفس المتكلِّم من معنى يريد التعبير عنه، ولا شكَّ في أنّ المعاني المطويّة في نفس المتكلِّم مجهولة عند المخاطَب، فهو يعلمها حين التعبير عنها بالألفاظ.

المطلب الثاني: حصول الفائدة

من المعلوم أنّ العملية التخاطبية قائمة في الأصل على إفهام المخاطب ما قصده المتكلِّم، إذ لا بُدَّ لمن يُلقي خبراً ما من غرض تحصل به فائدة المخاطب، ومن التراكيب النحوية التي جعل النيليّ صحتها مقيَّدة بحصول الفائدة عند المتلقِّي تركيب(زيدٌ أخوك) وفيه إخبار عن المعرفة بالمعرفة.

واشترط النحويون أن يكون المبتدأ معرفةً أو نكرة مخصَّصة فتكون قريبة من المعرفة، فإذا أردت حصول الفائدة من التركيب اللغوي ينبغي أن تكون الألفاظ دالّة على معانٍ محدَّدة، فلو قلت:((رجلٌ قائمٌ، أو: رجلٌ ظريفٌ. لم تفدِ السامعَ شيئاً؛ لأنَّ هذا لا يستنكر أن يكون مثله كثيراً))[18]، فالمبتدأ هنا نكرة، والنكرة تفيد العموم، فهذا المعنى قد يصحُّ على كلِّ شخص مسمّى بـ(رجل)، وبهذا لا تتحقق الفائدة.

وأما الخبر فذكر النحويون السابقون أقسامه، ولم يشيروا إلى مجيئه معرفةً، وذهبوا إلى أنّه يقبح أن يأتي الخبر(معرفة) وما جاء عن العرب فمؤوَّل، ولذلك أوَّلوا قول حسان:[19]

كأنَّ خَبيئَةً من بيتِ رأسٍ
يكونُ مِزاجَها عسلٌ وماءٌ

فجاء الخبر(مزاجها) معرفة، والمبتدأ(عسل) نكرة، والذي سوَّغ ذلك أنّ(عسل) اسم جنس فالمراد هنا بيان جنس هذا المشروب مخلوط من جنس العسل والماء[20]، وكان كلامهم على علة مجيء المبتدأ نكرة، وسكتوا عن الخبر المعرفة.

وقد تنبَّه لهذا الأمر النيليّ وفصَّل القول فيه، جاعلاً المتلقِّي الفيصل في صحة التركيب من عدمه، فقولك:

زيدٌ أخوك((جاز الإخبار بالمعرفة... إذا أردتَ الأُخوّة من النسب إذا كان المخاطب له أخٌ اسمه(زيد) ثم فارقه مدّة طويلة، ثم رأى شخصاً اسمه(زيد) أن هذا الشخص الذي رآه المسمى بـ(زيد) هو أخوه، فحينئذٍ حسنَ أن يُقال له: زيدٌ هذا الذي عرفته بهذا الاسم هو أخوك، فالأخوّة ثابتة له))[٢١]، وإنما صحَّ الإخبار بالمعرفة إن كان المتلقِّي يعلم(زيد) ولكنه يجهل بأنّه أخوه، لأي سببٍ كان، أو كان يعلم أن له أخاً ولكنه يجهل هويته، فقيل له زيدٌ أخوك، فتتحقق الفائدة باجتماع المعرفتين معاً، فالمعرفة في هذا التركيب تُنزَّل منزلة النكرة، لأنها - المعرفة - مجهولة عند المتلقِّي، ولذلك صحَّ مجيؤها خبراً.

وأما قولنا:(ربِّي الله)، وهو معنًى معلوم عند الجميع، ففي القول هذا لغوٌ عند النحويين، ويردُّ النيليّ هذا الاعتراض بقوله:((فيه فائدة، أي: ربِّي الذي اتخذُه ربّاً هو اللهُ لا غيره، ففائدتُه نفيُ الإشراك بالله تعالى))[٢٢]، فهو يشير هنا إلى أنّ هذا التركيب اللغوي له فائدة، وإنما تختلف هذه الفائدة بحسب الغرض الذي يتوخاه المتكلِّم، فمرةً يريد أن يبينَ للمتلقي ما يجهله، كأن يكون هذا التركيب(ربّي اللهُ) مخاطباً به الكافرين أو من لا يؤمنون بالله تعالى، وهم يجهلون هذا المعنى، وتلمح به معنى آخر، كأنه جواب لسؤال: من ربُّكم ؟ فتقول: اللهُ ربُّنا.

وأمّا إن كان المعنى معلوماً عند المتلقِّي، ففي إنشاء هذا التركيب لغوٌ ومضيعة، وقد ورد مثله عند شرح النيليّ بيت الشاعر نصيب بن رباح:[٢٣]

أهابُكِ إِجلالاً وَما بِكِ قُدرَةٌ عَلَيَّ وَلَكِن مِلءُ عَينٍ حَبيبُها

إذ قال:((ملء عينٍ: مبتدأ وهو نكرة، وحبيبها الخبرُ، وهو معرفة، وأقول: هو حقٌّ، لأنّ الغرض أن يُخبرَ عن الذي يهابُ مع عجزه ويَعظمُ في

العيون أنّه حبيب لها، ولم يُرد أن يُخبر بأنّ حبيب العين عظيم فيها، لأنّ ذلك معلومٌ لكلِّ أحد، فلا فائدة في الإخبار به))[٢٤].

وأما النحويون اللاحقون له فكان لهم قولٌ في مجيء الخبر معرفة، وفي بيان المبتدأ منهما، فذهبوا إلى أن الأول هو المبتدأ، قال ابن هشام(ت٧٦١هـ): ((يجب الحكم بابتدائيّة المقدَّم من الاسمين في ثلاث مسائل، إحداها: أن يكونا معرفتين، تساوتْ رتبتهما، نحو: اللهُ ربُّنا، أو اختلفت، نحو: زيدٌ الفاضلُ، والفاضلُ زيد، هذا هو المشهور، وقيل: يجوز تقدير كلٍّ منهما مبتدأ وخبراً مطلقاً، وقيل: المشتقُّ خبرٌ وإنْ تقدَّم، نحو: القائمُ زيدٌ. والتحقيقُ أنّ المبتدأ ما كان أعرف، كزيد في المثال، أو كان هو المعلوم عند المخاطب كأن يقول: مَنِ القائم ؟ فتقول: زيدٌ القائم، فإن علِمهما وجهل النسبةَ فالمقدَّمُ المبتدأ))[٢٥]، فهذه ثلاثة مواضع لوجوب تقدُّم المبتدأ على الخبر فصّلها ابن هشام، تبعاً لحال المتلقِّي.

والنيليّ هنا قد جعل من حال المتلقِّي دليلاً على صحة التركيب اللغوي من عدمه، وهذا يدلُّ على أن المتلقِّي((لا يشكل طرفاً أساسياً في تكوين الخطاب فحسب، بل له كذلك الأثر الأكبر في تحديد بنيته وعناصره اللغوية، فكثير ممّا نقوله محكوم بما نعتقد أنّ المخاطب يتوقعه، وهو الذي دائماً نستبق أسئلته وتساؤلاته))[٢٦].

وفرّق النيليّ بين(أن) الناصبة للفعل و(أن) المخففة من الثقيلة، مخالفاً من سبقه من أرباب هذا العلم، فقال:((ولا بأس أن نخالف القدماء من أهل العلم في كشف ما ستروه، لا جهلاً، بل ليظهر به فضيلة المجتهد على غيره، فإنّهم لو أرادوا لكشفوا جميع هذه الأشياء حتى يستوي فيها المبرز والمقصر، فأقول: الأفعال الداخلة على(أن) المخففة المفتوحة هي أفعال

القلوب ما لم تكن للتعليل، فمنها يقين محض كـ(علمتُ)، ومنها شكّ محض كـ(ظننتُ)، ومنها مترقّب كـ(رجوتُ) و(أردتُ)، فهي مع الأول مخفّفة من الثقيلة ؛ لملاءمته لمعناها، ومع الثالث ناصبة للفعل، ومع الثاني إن مال الترجيح إلى جانب اليقين جاز الأمران، وإلا فهي كالثالث، وإنّما اختصّت الناصبة للفعل بالمترقّب غير واقع في الحال كما أنّ ما بعد(أن) من الأفعال غير واقع في الحال))[٢٧]، وهذا يعني أنّ قولنا:(علمتُ أن يذهبُ)،(أنْ) فيه مخففة من الثقيلة ؛ للملائمة بين التوكيد واليقين، وقولنا:(أردتُ أنْ يذهبَ)، فهذه ناصبة، للملاءمة بينهما، إذ إنّ المترقب غير واقع في الحال، كما أنّ ما بعد(أن) غير واقع فيه، إذ هي تفيد المستقبل، أما قولنا:(ظننتُ أن يذهبَ)، فإن غلب جانب العلم فيجوز الوجهان: كونها مخففة أو ناصبة، وإن غلب جانب الظن فهي ناصبة.

المطلب الثالث: أمن اللبـــس

لقد عُني العرب عناية فائقة بكلامهم حتى يكونَ واضحاً جلياً للسامع، إلا إذا كانت غايتهم التمويه وجعل المتلقِّي في شكٍّ، وإلى هذا أشار الخليل(ت١٧٠هـ) بقوله مُتحدِّثاً عن بعض الألفاظ الغريبة والحوشية: ((الكَشَعْثج، والخَضَعْثَج، والكَشَعْطَج، وأشباههِنَّ، فهذه مولَّداتٌ لا تجوزُ في كلامِ العرب، لأنَّه ليس فيهن شيءٌ من حروف الذَلَق والشفوية، فلا تَقْبَلنَّ منها شيئاً، وإنْ أشبَهَ لفظَهم وتأليفَهم، فإنَّ النحاريرَ منهم ربَّما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادةَ اللَّبس والتَّعنيت))[٢٨].

ويدخل في هذا الباب التورية، وهو أسلوبٌ عربيٌّ، لأنّ الغاية التي يتوخاها المتكلِّم ويريد إيصالها إلى المتلقِّي ألّا يَفهمَ النصَّ إلا بعد نظرٍ وتدبُّرٍ فيه، ولذلك تتعدَّد معاني النصِّ

الواحد بحسب القارئ.

أمّا من الناحية النحوية فاشترط النحويون لصحّة الجملة أن تكون خالية من التباس المتلقِّي، فلو قلنا: ضرب موسى عيسى، وجب أن يكون المتقدِّم هو الفاعل، والمتأخِّر مفعولاً به، وإلّا حصل اللبس على المتلقِّي، فلا يعرف الضاربَ من المضروب، أمّا في قولنا: أكلتْ بشرى الكُمثرى، فالتقديم جائز، اعتماداً على فهم المتلقِّي بأنّه يعرف الآكل من المأكول، وبذلك يُؤمَن اللبس، فإنَّ((الإلباس متى وقع لم يجزْ، لأنّ الكلام وُضِعَ للإبانة))[٢٩].

ولذلك فمن صحّة التركيب النحوي ألَّا يبدأ ((بما يكون فيه اللبس، وهو النكرة، ألا ترى أنَّك لو قلتَ: كان إنسانٌ حليماً. أو: كان رجلٌ منطلقاً، كنت تُلْبِسُ، لأنَّه لا يُستنكَر أنْ يكون في الدنيا إنسانٌ هكذا، فكرهوا أن يبدؤوا بما فيه اللبس ويجعلوا المعرفة خبراً، لما يكون فيه هذا اللبس))[٣٠].

ولذلك قلَّما تجد مؤلَّفاً يخلو من هذه المصطلحات (اللبس - الالتباس - أمن اللبس- خوف اللبس)، فقد جعل النحويون(اللبس) من العلل أو الحجج التي وضعوها لتقعيد اللغة.

وهو - لعمري - إن دلَّ على شيء فإنّما يدلُّ على عناية النحويّ العربيّ بحال المتلقِّي، لأنّه يُدرك جيداً أنّ الغاية المتوخاة من التركيب اللغوي إنّما هي الفهم والإفهام.

وقد أرجع النيليّ جملةً من التراكيب اللغوية معتمداً على أمن اللبس، من ذلك ما قاله في الغرض من المضمرات في الكلام:((والغرض من المضمرات الاختصار، لأنّ منها ما هو مُستكن لا حظَّ له في اللفظ، بل في النيّة، وذلك نهاية الاختصار، ومنها ما هو على حرف واحد، وقد يحتاج إليها لرفع اللبس، فإنك إذا قلت:(أبو زيد قائم)، احتمل أن يكون كنيةً، واحتمل أن يكون له ولدٌ اسمه زيد، فإذا قلت:(زيد

أبوه قائم)، زالَ احتمالُ الكنية)).[٣١]

فإفهام المتلقِّي وإعلامه بقصد المتكلِّم تطلَّبَ استعمال الضمير بدل الاسم الصريح في جملة(زيد أبوه قائم)، ذلك أنّ استعمال الاسم قد يؤدي إلى اللبس فيحتمل تركيب الكلام احتمالين في المعنى، لكلٍّ واحد منهما غرض يختلف عن الآخر، وذلك ممّا ينافي مقتضى مراعاة المتلقِّي في إنشاء جمل الكلام.

ومنه أيضاً ما بيّنه من قول النحويين: إنّ أصل حروف القسم الباء، والواو بدل منه، والتاء بدل من الواو[٣٢]، إذ ذكر((أنّ الباء حرف جر، وحروف الجر تضيف معنى الفعل، وتنسبه إلى ما بعده))[٣٣]، ففي قولنا:(أقسمُ بالله) أضافت الباء معنى الفعل إلى المُقسَم به، ومن ثمّ اتّسع مجالها، وظهر الفعل معها، ودخلت على المضمر، بخلاف الواو، إذ لا يظهر الفعل مع الواو((لأنّها في الحقيقة حرفُ عطفٍ، فتوهم السامع عطف اسم على فعل أو توهم أنّ المقسم به مفعولٌ معه فيما كان لا يظهر فيه إعرابه من المُقسَم به، كالمقصور والمبنيّ))[٣٤]، وهذا يعني أنّهم حذفوا الفعل مع الواو خوف اللبس بعطف اسم على فعل أو الالتباس بالمفعول معه، فلو أقسم رجل فقال(أُقسمُ والضحى)، لالتبس التركيب بعطف الضحى على أقسمُ، فيُوهِم أنّه مقسمٌ به مجرورٌ أو هو مفعولٌ معه منصوبٌ، ومنهم من جعل حذف الفعل لكثرة الاستعمال[٣٥].

وذكر أيضاً أنّ خوف الالتباس يُوجب اختيار استعمالٍ على آخر، وإن كان الحكم النحويّ لا يمنع كليهما، قال في أحكام المنادى:((والذي يدلُّ على أنّه مخاطَب عودُ ضمير المخاطب عليه، نحو: يا تميم كلُّكم، كما تقول: يا أنتم كلُّكم، فقولك: يا زيدُ، بمنزلة قولك: يا أنت. فإن قيل: فلم عدلوا عن الاسم المضمر إلى المظهر؟ قلتُ:

خوف اللبس، لأنك إذا قلتَ: يا أنتَ، وبحضرتك جماعة، ظنَّ كلُّ منهم أنّ الخطاب له، فعدلوا عن المضمر إلى الظاهر)).[٣٦]

ونبّه النيليّ على أنّ مراعاة حال المتلقِّي تستدعي ذكر بعض أدوات المعاني في الجملة وأنّ حذفها لا يُحقِّق غرض الكلام، لأنّه يوجب اللبس، وعزّز ذلك بنظائر من التراكيب النحوية في مواضع أُخَر، فقد ذكر في مبحث أدوات النداء:((لو حذفتَ حرفَ النداء فقلتَ:(هذا)، وأنت تريدُ(يا هذا) لوقع لبس، لاحتماله غير النداء، ولأنّ اسم الإشارة له شبه بالمضمر، فكما لا تقول:(هو) تريد(يا هو)، كذلك لا تقول:(هذا) تريد(يا هذا)، لأنّ المشار إليه لا يكون مخاطباً باسم الإشارة فلا بُدَّ من حرف النداء ليعلمَ أنّك تخاطبُه، ألا ترى أنّك قد تقول:(يا زيدُ هذا أخوك)، فيكون المخاطب غير المشار إليه، فحينئذٍ لا يعلم المشار إليه أنّه مخاطب إلا بحرف النداء)).[٣٧]

وكلُّ هذا يدلُّ دلالة قطعيّة على العناية بحال المتلقِّي، فهو القطب الثاني الذي تدور عليه العملية الاتصالية بعد المتكلِّم. وما الكلام إلا وسيلة لإيصال الأغراض والمعاني من المتكلِّم إلى المتلقِّي، فينبغي أن يكون الكلام مفهوماً عند المتلقِّي حتى تنجح العملية الاتصالية بين الطرفين.

المطلب الرابع: التنبيه

التنبيه:((هو الدلالة على ما غفل عنه المخاطب، وما يفهم من مجمل بأدنى تأمُّل، إعلاماً بما في ضمير المتكلِّم للمخاطب))[٣٨]. والغرض الذي يتوخاه المتكلِّم من استعمال التنبيه وسيلة يُمَهِّدُ بها للدخول إلى الغرض الرئيس في كلامه، فكأنَّ المتلقِّي غافلٌ أو ساهٍ، فيعمد المتكلِّم إلى تنبيهه، فإذا انتبه أرسل المتكلِّم رسالته المتضمنة المعنى المراد إيصاله له.

وقد استعمل العرب أدوات للتنبيه في كلامهم، منها:(ها، و أمَا، و ألَا) وتدلُّ هذه الأدوات على تنبيه المتلقِّي على ما تحدثه به.

وقد وسَّع النيليّ هذا المبحث بذكره استعمالات أخرى تؤدي وظيفة تنبيه المتلقِّي، من ذلك تقديم المبتدأ على الخبر، فالمبتدأ معلوم عند الطرفين، لأنّه معرفة في الغالب، وأمّا المجهول فهو الخبر، فيبدأ بذكر المعلوم عندهما تنبيهاً وتمهيداً لما بعده، قال:((والخبر هو الجزء الثاني من الجملة، ولذلك أخَّرَه... وأن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة هو الأصلُ، لأنّك إذا ابتدأت، فإنّما قصدُك تنبيه السامع بذكر الاسم الذي تُحدِّثه عنه، ليتوقع الخبر بعده))[٣٩].

والظاهر أنّ التنبيه هنا ليس منحصراً في المبتدأ نفسه، وإنّما في المقدَّم، لأنّ العرب لا يقدِّمون شيئاً من كلامهم إلا لغاية يتوخونها، فتقول: زيدٌ منطلقٌ، فـ(زيد) مبتدأ وهو معرفة ومعلوم لدى المتكلِّم والمتلقِّي، وإنما ذُكِر مقدَّماً ليشدَّ المتلقِّي إليه حتى يعلمَ ما صفة هذا المبتدأ، ثم يذكر الخبر، فكأنه هيَّأ المتلقِّي لاستقبال الخبر، بالمبتدأ الذي يلمحُ فيه معنى التنبيه، لأنّه((ليس إعلامُك الشيء بَغتةً مثلَ إعلامِك له بعدَ التَّنبيهِ عليه والتَّقدمةِ له، لأنَّ ذلك يَجري مَجْرى تكريرِ الإعلام في التأكيد والإحكام))[٤٠]

ويذهب تقيّ الدين أيضاً إلى أنّ أدوات النداء دالّةٌ على تنبيه المتلقِّي، فهي وسيلةٌ يُمهِّد بها ذهن المتلقِّي، فإذا انتبه ألقى عليه الغرض الرئيس من كلامه، ولكلِّ أداة موضعٌ خاصٌّ من الاستعمال، حتى تؤدي غرضها، فلنداء القريب استعمل العرب الهمزة، ولنداء البعيد(أيا) ولمتوسط البعد(يا) التي تستعمل أيضاً في القريب والبعيد، فأنت تراهم يفرقون في استعمال الأدوات ليس لحال المتلقِّي الذهني

فحسب وإنّما يُعنون بقربه أو بعده من المتكلِّم، ولذلك أنزلوا النائم منزلة البعيد، وقد يستعملون أداة البعيد للقريب للتوكيد، أو مبالغة بالأمر المراد التكلُّم عنه[٤١].

وذكر أن(هَلُمَّ) ليست كلمة واحدة، وإنما هي((عند البصريين مركّبة من(ها)، و(لُمَّ)، فحذفوا الألف من حرف التنبيه، فصارت(هَلُمَّ) التي هي للتنبيه))[٤٢]، فهي من الأدوات التي استقى منها النيليّ معنى التنبيه، وتهيئة المتلقِّي، فهذه الأدوات إنّما هي وسائل يتوسَّل بها المتكلِّم ليمهِّد بها الطريق ويُنبِّه ذهن المتلقِّي، فيكون حاضراً لاستقبال المعنى الرئيس من الجملة.

وفي بيان اقتران أسلوب الاختصاص بمعنى أسلوب النداء، قال النيليّ:((حقيقة النداء مركَّبة من الاختصاص، وتنبيه المدعو به لتخاطبه، فالاختصاص جزءُ حقيقةِ النداء ولازم له غالباً، ثم قد يُجرَّد لفظ النداء عن التنبيه ويستعمل في أحد جزأي مفهومه وهو الاختصاص فقط، كقوله: نحن العربَ أقرى للنُزل))[٤٣].

فالنحويون يربطون بين الاختصاص والنداء، ويقرِّرون أنّ الاختصاص يجري على مذهب النداء من النصب بفعل مضمر، وأنّ الاختصاص والنداء يجريان على مذهب المفعول به من النصب بفعل ظاهر أو مقدَّر، على أنّ الغرض الرئيس من النداء هو التنبيه في الأصل، لكنّ هذا التنبيه لا ينفكُّ عن الاختصاص في الاستعمال اللغويّ.

والتفريق بين الاستعمالين ضابطه المعنى الذي يدركه المتلقِّي من سياق الكلام وإن جرى اللفظ على التركيب النحوي للنداء مثلاً، ففي قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾[٤٤]، وفي قوله عزّ وجلّ: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَ يَا سَمَاءُ

أَقْلِعِي﴾[٤٥]، وفي قول ديك الجن:[٤٦]

أيا قمراً تبسَّمَ عن أَقَاحٍ و يا غُصْناً يَميلُ مَعَ الرِّياحِ

فالنداء هنا خرج عن التنبيه وطلب الإصغاء إلى معنى الاختصاص، وإن لم يكن بصيغة أسلوب الاختصاص.

الخاتمة

يمكن هنا بيان أهمِّ نتائج البحث:

اعتمد النيليّ على علم المتلقِّي في توجيه جملة صالحة من الأحكام النحوية نحو: امتناع الابتداء بالنكرة، لعدم تحقُّق الفائدة للمخاطب، فالنكرة تدلّ على العموم، و المتلقِّي مخاطَب ينتظر ما يُحقِّق له الفهم. والنكرة لا تؤدي هذه الوظيفة.

من التراكيب النحوية التي جعل النيليّ صحتها مقيَّدة بحصول الفائدة عند المتلقِّي تركيب (زيدٌ أخوك) وفيه إخبار عن المعرفة بالمعرفة على خلاف قاعدة النحويين، فالمعرفة في هذا التركيب تُنزَّل منزلة النكرة، والمعرفة مجهولة عند المتلقِّي، ولذلك صحَّ مجيؤها خبراً.

من الأسباب التي استند إليها النيليّ للحكم على صحة التركيب امتناع اللبس على المتلقِّي، فحتى يكون التركيب صحيحاً، ينبغي أن يكون خالياً من الإلباس، فمتى التُبسَ المعنى لم يصحَّ، لأنّ الكلام وُضع للإبانة، فالإظهار واجبٌ إنْ كان في الإضمار لبسٌ على المتلقِّي، والعكس صحيح، فإذا أُمن اللبس جاز الحذفُ، وكلُّ هذه الأحكام مرجعها شيءٌ واحد هو المتلقِّي، والعلّة التي وُجِدَ الكلام من أجلها، وهي إيصال المعنى من المرسل إلى المتلقِّي.

وسّع النيليّ مواضع تنبيه المتلقِّي، ولم يقصرها على حروف التنبيه، فبيّن أنّ التنبيه ظاهر في جملة من الاستعمالات اللغوية، نحو أدوات النداء، وهلُمّ.

الهوامش:

١- يُنظر: بغية الوعاة ١/ ٤١٠، والتحفة الشافية(الدراسة)١/ ٤٣.

٢- البيان والتبيين ٨٨.

٣- الكتاب ١/ ١٢٧.

٤- المقتضب ٣/ ١١٦

٥- الصفوة الصفية ١/ ٧٨٨-٧٨٩.

٦- الأسلوبية(منهجاً نقدياً) ١١٧.

٧- ينظر: البيان والتبيين ٥٥.

٨- الصناعتين(الكتابة والشعر) ١٠.

٩- سورة المائدة: الآية ٨٣.

١٠- ينظر: الميزان في تفسير القرآن ٦/ ٤٥.

١١- ينظر: الأصول في النحو ١/ ٦٩.

١٢- دلائل الإعجاز ١٢١.

١٣- الصفوة الصفية١/ ٩١٣.

١٤- البعد التداولي عند سيبويه ٢٥٥.

١٥- التحفة الشافية ١/ ١٤٤.

١٦- الصفوة الصفية ٢/ ١٩٥.

١٧- دلائل الإعجاز ٤٥.

١٨- المقتضب ١/ ٢٣٥.

١٩- ديوان حسان بن ثابت ١/ ١٧.

٢٠- ينظر: المقتضب ١/ ٢٣٦.

٢١- الصفوة الصفية ٢/ ٧٩٩.

٢٢- المصدر نفسه ٢/ ٧٩٩.

٢٣- ديوان نصيب بن رباح ٦٨.

٢٤- الصفوة الصفية ١/ ٨٠٢.

٢٥- مغني اللبيب ٢/ ٤٥١.

٢٦- أثر سياق الكلام في العلاقات النحوية عند سيبويه مع دراسة مقارنة بالتراث النحوي العربي والمناهج اللغوية الحديثة ٣١.

٢٧- الصفوة الصفية ٢/ ٧٠٧.

٢٨- العين ١/ ٢٦.

٢٩- الأصول في النحو ٢/ ١٩٤.

٣٠- كتاب سيبويه ٢/ ٢٥٤.

٣١- التحفة الشافية٢/ ٤٥٦.

٣٢- ينظر: مغني اللبيب ١٥٧.

٣٣- التحفة الشافية ٢/ ٨٣٠.

٣٤- المصدر نفسه ٢/ ٨٣٠.

٣٥- يُنظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٧٥

٣٦- الصفة الصفية ٢/ ١٨٩-١٩٠.

٣٧- المصدر نفسه ٢/ ١٩٦.

٣٨- التعريفات ٧١.

٣٩- الصفوة الصفية ٢ / ٧٩٨.

٤٠- دلائل الإعجاز ١/ ١١٣.

٤١- ينظر: الصفوة الصفية ٢/ ١٨٦.

٤٢- المصدر نفسه ١/ ٨٣.

٤٣- المصدر نفسه ١/ ٢٤١.

٤٤- سورة يوسف: من الآية ٢٩.

٤٥- سورة هود: من الآية ٤٤.

٤٦- ديوان ديك الجن ١٠٧.

المصادر والمراجع:

* القرآن الكريم

أولاً: الكتب:

١- الأسلوبية(منهجاً نقدياً): محمد عزام، مطابع وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٨٩م.

٢- الأصول في النحو: ابن السراج(أبو بكر محمد بن سهل ٣١٦ هـ)، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، ط٤، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٦م.

٣- البيان والتبيين: الجاحظ(أبو عثمان عمرو بن بحر ٢٥٥هـ)، تحقيق درويش جويدي، المكتبة العصرية، بيروت.

٤- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي(جلال الدين بن عبد الرحمن ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان (د.ت).

٥- التعريفات: الجرجاني(السيد الشريف علي بن محمد بن علي الحسيني ت ٨١٦هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٩م.

٦- دلائل الإعجاز: الجرجاني(أبو بكر عبد القاهرة بن عبد الرحمن الجرجاني ت ٤٧١هـ)، تحقيق محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، ط٥ القاهرة، ٢٠٠٤ م.

٧- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري: شرحه وكتب هوامشه عبد المهنا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٤م.

٨- ديوان ديك الجن الحمصي: تحقيق عبد المعين الملوحي ومحيي الدين الدرويش، مطابع الفجر، دمشق، ط١، ١٩٦٠م.

٩- ديوان نصيب بن رباح: تحقيق د. داود سلوم، مكتبة الأندلس، بغداد، ط١، ١٩٦٧م.

١٠- العين: الفراهيدي(الخليل بن أحمد ت ١٧٠ هـ)، تحقيق د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٢م.

١١- الكتاب، سيبويه(أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ١٨٠هـ)، تحقيق عبد

السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ٢٠٠٤ م.
١٢- كتاب الصناعتين (الكتابة و الشعر): العسكري (أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري، ت نحو ٣٩٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٢م.
١٣- اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء العكبري(عبد الله بن الحسين ت٦١٦هـ)، تحقيق د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٥م.
١٤- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري (عبد الله بن يوسف ت ٧٦١هـ)، تحقيق د. مازن المبارك، و د. محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.
١٥- المقتضب: المبرِّد (أبو العباس محمد بن يزيد ت ٢٨٥هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ٢٠١٠م.
١٦- الميزان في تفسير القرآن، السيد محمّد حسين الطباطبائيّ(ت١٤٠٢ هـ)، ط١، منشورات مؤسّسة الأعلميّ للمطبوعات، بيروت، ١٩٩٧م.

ثانياً: البحوث والرسائل الجامعية:

١- أثر سياق الكلام في العلاقات النحوية عند سيبويه، مع دراسة مقارنة بالتراث النحوي العربي والمناهج اللغوية الحديثة: سارة الخالدي، رسالة ماجستير، الجامعة الأمريكية، بيروت، ٢٠٠٦م.
٢- البعد التداولي عند سيبويه(بحث): مقبول إدريس، مجلة عالم الفكر، العدد ١، المجلد ٣٣، الكويت، ٢٠٠٤م.
٣- التحفة الشافية في شرح الكافية:(أطروحة دكتوراه)، تقي الدين النيلي(إبراهيمُ بن الحسينِ بن عبيدِ اللهِ بن إبراهيمِ بن ثابت الحلي ت في القرن السابع الهجري)، دراسة وتحقيق إمام حسن حسن الجبوري، جامعة القاهرة، مصر، ١٩٨٣م.